

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية
واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا بشأن
استمرار عمل مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري
الدولي بصفة دائمة والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة القانونية
الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا بشأن استمرار عمل مركز القاهرة الاقليمي
للتحكيم التجاري الدولي بصفة دائمة والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤١٠ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٩) .

حتى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٧ جمادى الآخرة

سنة ١٤١٠ (الموافق ١٤ يناير سنة ١٩٩٠) .

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية
واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا

حيث أن مركزا اقليميا للتحكيم التجارى الدولى تحت رعاية اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا (المشار اليها فيما بعد باللجنة) بالتعاون مع ومساعدة جمهورية مصر العربية (المشار اليها فيما بعد بالدولة المضيفة) قد أقيم فى القاهرة لفترة مبدئية ثلاث سنوات بمقتضى اتفاق موقع فى القاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٧٩ بين الدولة المضيفة واللجنة ،

وحيث أنه مع انتهاء فترة الثلاث سنوات المبدئية تم عقد اتفاق ثان بين الدولة المضيفة واللجنة فى القاهرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٣ مرفق به مذكرة بشأن الترتيبات المالية الخاصة باستمرار عمل المركز لفترة ثلاث سنوات ثانية ،

وحيث أن مع انتهاء فترة الثلاث سنوات هذه تم عقد اتفاق ثالث بين الدولة المضيفة واللجنة فى شكل خطابات متبادلة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٦ و ٣ يونيه سنة ١٩٨٦ ينص على استمرارية عمل المركز لفترة ثلاث سنوات بمقتضى ترتيبات مالية معدلة ،

وحيث أنه بناء على المشاورات التى دارت بين الدولة المضيفة واللجنة فقد الدولة المضيفة واللجنة تمنح المركز المزايا والحصانات الدبلوماسية الكاملة التى من شأنها أن تجعل من المركز مؤسسة تحكيم مستقلة غير حكومية ذات طبيعة دولية مقرها فى القاهرة ،

وحيث أنه بناء على المشاورات التى دارت بين الدولة المضيفة واللجنة فقد وجد أنه من المرغوب فيه استمرار عمل المركز بصفة دائمة لكى يوفر للدول فى غرب آسيا وأفريقيا نظاما فعالا وسريعا وغير مكلف لتسوية المنازعات الاقتصادية والتجارية وفق قواعد اليونسترال فى ضوء التقدم المستمر الذى حققه المركز ،

وإذ يأخذ الطرفان في الاعتبار الحاجة لتأمين استمرار عمل المركز على أسس مالية ثابتة حتى يمكنه أن يغطي نفقاته من موارده الخاصة :
فقد تم الاتفاق على ما يلي :

١ - يستمر المركز في التمتع بالاستقلال الكامل في مواجهة الحكومات والعمل تحت رعاية اللجنة فقط ، وتكون اللجنة هي الجهة الوحيدة التي يرفع المركز إليها تقاريره عن جميع الموضوعات بما فيها المسائل الفنية والإدارية والمالية بما يتفق وقرار ١٨ فبراير سنة ١٩٨٩ الذي أصدرته اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين في نيروبي .

٢ - وحتى يتحقق للمركز تغطية نفقاته من موارده الخاصة فإن الترتيبات المالية سوف تستمر على نفس النهج الذي نصت عليه الفقرة ٣ ب من اتفاق سنة ١٩٨٦ بين الدولة المضيفة واللجنة .

٣ - يستمر هذا الاتفاق ساريا لمدة خمس سنوات يتجدد بعدها تلقائيا لمدة مماثلة متتالية كل منها خمس سنوات ما لم يقيم أي من الطرفين باخطار الآخر كتابة برغبته في مراجعته أو تعديله قبل عام كامل على الأقل من تاريخ انتهاء المدة . ويستمر سريان هذا الاتفاق إلى حين استبداله باتفاق معدل .

٤ - يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ مؤقتا من تاريخ توقيعه ، ونهائيا من تاريخ استكمال الاجراءات الدستورية في الدولة المضيفة .

تم في القاهرة في يوم الاثنين الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٩ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والانجليزية لهما في نفس الحجية وفي حالة الخلاف يعتد بالنص الانجليزي .

عن
اللجنة القانونية الاستشارية
لدول آسيا وأفريقيا
مستر فرانك نجينجا
السكرتير العام

عن
حكومة جمهورية مصر العربية
السيد المستشار / فاروق سيف النصر
وزير العدل

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٨ بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا بشأن استمرار عمل مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي بصفة دائمة والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٠/١/١٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/١/١٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا بشأن استمرار عمل مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي بصفة دائمة والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤ ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/١/١٧ ؛

صدر بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد